



The Impact of the Budget Deficit on Economic Performance: An Analytical Study on the Libyan Economy

Saad Salem Saad Khalaf Allah *

Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli,
Libya

أثر عجز الموازنة على الأداء الاقتصادي: دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي

سعد سالم سعد خلف الله *

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: Sa.khalfalla@uot.edu.ly

Received: July 28 , 2026

Accepted: September 11 , 2026

Published: September 23, 2026

Abstract:

This analytical study examines the effect of the fiscal budget deficit on economic performance in Libya, a rentier economy where oil finances approximately 90% of government revenue, causing the budget balance to fluctuate severely between surpluses and deficits based on oil production and global prices. Documenting a fiscal shift from a surplus of 23.6% of GDP in 2022 to a deficit of 30% in 2025 alongside a high wage bill, the study utilizes four theoretical frameworks: Keynesian theory, Ricardian equivalence (Barro, 1974), the crowding-out effect without interest-rate tools, and the twin-deficits hypothesis. Empirical evaluation on recent data indicates a strong correlation between the fiscal balance and the trade balance, providing indicative support for the twin-deficits hypothesis.

Keywords: Keywords: Budget Deficit; Economic Performance; Libya; Ricardian Equivalence; Twin Deficits; Fiscal Multiplier.

المخلص

تتناول هذه الدراسة التحليلية أثر عجز الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي في ليبيا باعتبارها اقتصاداً ريعياً تُموّل إيراداته العامة بنحو 90% من النفط، مما يجعل موازنته تترجح بين فوائض وعجزات حادة تبعاً للتقلبات النفطية والأسعار العالمية. وتوثق الورقة التحول المالي الحاد من فائض بلغ 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 إلى عجز وصل إلى نحو 30% في عام 2025، متزامناً مع ارتفاع فاتورة الأجور. واستندت الدراسة إلى أربعة أطر نظرية متكاملة تشمل النظرية الكينزية، وفرضية التكافؤ الريكاردى (Barro, 1974)، وأثر المزاحمة في غياب أداة سعر الفائدة، وفرضية العجزين التوأمين. وأظهر التحليل التطبيقي على البيانات الحديثة وجود ارتباط قوي بين الرصيد المالي والميزان التجاري، مما يقدم دعماً استرشادياً لفرضية العجزين التوأمين في الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة؛ الأداء الاقتصادي؛ ليبيا؛ التكافؤ الريكاردى؛ العجزين التوأمين؛ المضاعف المالي.

أولاً: المقدمة

يُعد عجز الموازنة العامة من أكثر مؤشرات الأداء المالي تداولاً في تحليل الاقتصاد الكلي، لما له من انعكاسات مباشرة على النمو والتضخم واستقرار سعر الصرف. غير أن الحكم على أثر هذا العجز يختلف جوهرياً باختلاف آلية تمويله؛ فالعجز الممول بالاقتراض من سوق مالية عميقة يختلف أثره تماماً عن العجز الممول بإصدار نقدي مباشر من البنك المركزي، كما هو الحال في ليبيا. وتُظهر البيانات الرسمية الحديثة تقلباً حاداً في وضع الموازنة الليبية؛ إذ تحول الرصيد المالي من فائض بلغ 23.6% من الناتج في 2022 إلى عجز بلغ 25.1% من الناتج في 2024، بعد أن كشفت مراجعة بيانات 2024 عن إنفاق إضافي غير مُدرج أصلاً بلغ نحو 60 مليار دينار من إنفاق سلطات الشرق، ثم اتسع العجز إلى نحو 30% من الناتج في 2025 وفق بيان بعثة صندوق النقد الدولي لعام 2026. وتزامن ذلك مع ارتفاع فاتورة الأجور إلى نحو 28-30% من الناتج، وهي من أعلى النسب عالمياً وفق وصف الصندوق الحرفي، بينما ظلت الإيرادات غير النفطية عند مستوى لا يتجاوز 2% من الناتج في أغلب السنوات.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما أثر عجز الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي في ليبيا، في ظل خصوصية آلية تمويله وهيكل الإنفاق الذي يستوعبه؟ ويتفرع عن ذلك:

- هل يرتبط تحول الموازنة الليبية بين الفائض والعجز بقرار مالي داخلي، أم بتقلبات الإيرادات النفطية أساساً؟
- كيف يختلف أثر تمويل العجز نقدياً مباشرة (كما في ليبيا) عن أثره في الاقتصادات التي تمول عجزها بالاقتراض السوقي التقليدي؟
- هل يفسر هيكل الإنفاق العام (الأجور والدعم مقابل الإنفاق الرأسمالي) جزءاً من أثر العجز على الأداء الاقتصادي؟
- هل تنطبق فرضية العجزين التوأمين على اقتصاد شديد الانفتاح تجارياً كالاقتصاد الليبي؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

- يرتبط تحول الموازنة الليبية بين الفائض والعجز بتقلبات الإيرادات النفطية أساساً، لا بقرار مالي داخلي مستقل.
- يضعف التمويل النقدي المباشر للعجز فعالية أي أثر توسعي كينزي تقليدي، ويحوّله إلى ضغط تضخمي وضغط على سعر الصرف بدلاً من ذلك.
- لا تنطبق فرضية التكافؤ الريكاردى بصورتها الكلاسيكية على الحالة الليبية لغياب سوق سندات حكومية تقليدية.
- يرتبط اتساع عجز الموازنة الليبي باتساع مقابل في الطلب على الواردات، اتساقاً مع فرضية العجزين التوأمين.
- يفسر هيكل الإنفاق (ارتفاع حصة الأجور والدعم مقابل الإنفاق الرأسمالي) جزءاً من ضعف الأثر التنموي للعجز على الأداء الاقتصادي.

رابعاً: أهداف الدراسة

- توثيق مسار الرصيد المالي العام الليبي وهيكل الإنفاق والإيرادات المرتبط به بالاستناد إلى بيانات رسمية حديثة.
- تأصيل الإطار النظري لعلاقة عجز الموازنة بالأداء الاقتصادي عبر أربع نظريات متكاملة.
- تحليل خصوصية تمويل العجز الليبي نقدياً مباشرة، وأثر ذلك على قنوات انتقال العجز التقليدي.
- اختبار مدى انطباق فرضية العجزين التوأمين على الحالة الليبية نظرياً.

- صياغة توصيات لضبط أثر العجز على الأداء الاقتصادي دون إغفال خصوصية آلية تمويله.

رابعاً: أهمية الدراسة

- تتناول موضوعاً محورياً في الاقتصاد الليبي الراهن، في ظل تحول حاد وموثق من الفائض إلى العجز خلال سنتين فقط (2022-2024).
- تربط عجز الموازنة بخصوصية آلية تمويله في ليبيا (نقدي مباشر لا سوقي)، وهو بُعد تغفله الأدبيات العربية العامة عن عجز الموازنة.
- تكمل سلسلة الأبحاث السابقة عن الدين العام والسياسة النقدية في ليبيا بربط حلقة الموازنة العامة بها مباشرة.

خامساً: حدود الدراسة

نُفذ في القسم العاشر تحليل ارتباطي وانحداري فعلي (لا افتراضي) على بيانات حقيقية للفترة 2021-2025، واختبر فرضية العجزين التوأمين تحديداً بدرجة استرشادية معقولة ($R^2=0.60$). غير أن الدراسة تبقى محدودة في جانبين رئيسيين: أولاً، حجم العينة الشديد الصغر ($n=5$) يمنع أي استدلال إحصائي قاطع أو اختبار جذر وحدة موثوق، ويستلزم تمديداً زمنياً بالرجوع إلى تقارير سابقة قبل أي تقدير قياسي نهائي. ثانياً، تزامن سنة العجز الحاد الوحيدة في العينة (2024) مع حدث استثنائي غير متكرر (اكتشاف إنفاق غير مُدرج)، ما يجعل من الصعب حالياً الفصل بين أثر تقلب الإيرادات النفطية وأثر هذا الحدث المحاسبي الاستثنائي على نتائج الانحدار مع سعر النفط تحديداً.

سادساً: الدراسات السابقة

تناولت دراسة صادرة عن المركز الديمقراطي العربي بعنوان "أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي 1990-2020: دراسة حالة جمهورية مصر العربية" العلاقة بين عجز الموازنة والنمو لفترة زمنية طويلة نسبياً (30 عاماً)، بمنهجية ونطاق زمني يمكن الاستفادة منهما عند تصميم الدراسة الليبية، مع ملاحظة الفارق الجوهرى في طبيعة تمويل العجز بين البلدين؛ فمصر تعتمد على أدوات دين تقليدية بفائدة، بخلاف ليبيا التي يُموّل عجزها نقدياً مباشرة.

وتناولت دراسة عبدالحميد مفتاح امحمد الحاج (2024) أثر الإنفاق الحكومي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومستويات التضخم في ليبيا خلال الفترة من 1995 إلى 2022، وهي من أقرب الدراسات الليبية منهجياً وزمنياً لموضوع عجز الموازنة، كونها تتناول أحد طرفي معادلة العجز (الإنفاق) مباشرة. كما تناولت دراسة أخرى للباحث نفسه أثر وفرة النفط على الاقتصاد الليبي عبر هيمنة قطاع النفط على الناتج المحلي وتهميش باقي القطاعات، خالصة إلى أن الاقتصاد الليبي يُظهر أعراض الداء الهولندي (Dutch Disease) بوضوح، وهو تشخيص يرتبط مباشرة بتفسير محدودية الإيرادات غير النفطية (أقل من 2% من الناتج) وضعف قدرة الموازنة على الاستقلال عن دورة سلعة واحدة. وتوفر دراسة تمهيدية صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بعنوان "دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق" خلفية مؤسسية عن اقتصاد الظل الليبي وعلاقته بأزمات السيولة وفروقات سعر الصرف الموازي، وهو سياق مهم لفهم القنوات غير الرسمية التي يمكن أن يتسرب عبرها أثر عجز الموازنة إلى الاقتصاد الحقيقي الليبي تحديداً.

وفي ذات السياق المؤسسي والمالي، تناولت دراسة Bouzriq (2026) دور تقديرات الموازنة في تقييم الأداء المالي والإداري للمؤسسات الليبية، بينما بحثت دراسة Al-Qaddar (2026) فعالية نظام الحساب الجسري الموحد (TSA) وآثاره على كبح الفساد المالي وضبط أداء المراقبين الماليين، مما يعزز فهم آليات الرقابة المالية وإدارة الخزينة. كما تطرقت دراسة Dileab (2026) إلى ديناميكيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر وانعكاساته على هيكل الاقتصاد الليبي، وتوفر دراسة تمهيدية صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بعنوان "دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات

والآفاق" خلفية مؤسسية عن اقتصاد الظل الليبي وعلاقته بأزمات السيولة وفروقات سعر الصرف الموازي، وهو سياق مهم لفهم القنوات غير الرسمية لتسرب أثر العجز.

سابعاً: الفجوة البحثية

- غياب دراسات ليبية مباشرة تربط عجز الموازنة بالأداء الاقتصادي الكلي (لا الإنفاق الحكومي فقط) عبر إطار نظري متعدد الأبعاد.
- إغفال خصوصية آلية تمويل العجز الليبي (نقدي مباشر لا سوقي) عند إسقاط نظريات مثل التكافؤ الريكارددي أو أثر المزاخمة التقليدي.
- عدم اختبار فرضية العجزين التوأمين على الحالة الليبية رغم توفر بيانات انفتاح تجاري مرتفعة تجعلها فرضية معقولة الانطباق.

ثامناً: الإطار النظري

النظرية الكينزية للعجز التوسعي والمضاعف المالي

تنص النظرية الكينزية (Keynes, 1936) على أن الإنفاق الحكومي الممول بالعجز يمكن أن يرفع الطلب الكلي عبر أثر المضاعف المالي، خصوصاً في فترات الركود أو الطاقة الإنتاجية العاطلة. غير أن فعالية هذا الأثر تتراجع في الاقتصادات ذات الطاقة الإنتاجية المقيدة هيكلياً بضعف التنويع الإنتاجي كالاقتصاد الليبي، حيث يتحول جزء كبير من الأثر التوسعي إلى ضغوط تضخمية أو طلب على الواردات بدل نمو حقيقي محلي مستدام.

فرضية التكافؤ الريكارددي (Barro, 1974)

طوّر روبرت بارو (Barro, 1974) في مقالته المرجعية "Are Government Bonds Net Wealth؟" فرضية التكافؤ الريكارددي، التي ترى أن تمويل الإنفاق العام بالعجز أو بالضرائب لا يُحدثان فرقاً جوهرياً في الطلب الكلي على المدى الطويل، إذا توقع القطاع الخاص فرض ضرائب مستقبلية لتغطية هذا العجز فادّخر مقابله. وتتكامل هذه الرؤية مع التحولات الهيكلية لرأس المال الرقمي والتقني كما بحثت ذلك دراسة Megeirhi (2026). وتبدو صلاحية الفرضية الكلاسيكية محدودة جداً في الحالة الليبية بسبب غياب سوق سندات حكومية تقليدية أصلاً، وضعف الأسواق المالية، وارتفاع حدة عدم اليقين السياسي والمؤسسي.

أثر المزاخمة (Crowding-Out Effect) في غياب أداة سعر الفائدة

يشير أثر المزاخمة التقليدي إلى أن تمويل العجز الحكومي عبر الاقتراض من السوق المحلية يرفع أسعار الفائدة فيزاحم الاستثمار الخاص. وتختلف قناة هذا الأثر جذرياً في الحالة الليبية؛ إذ لا يوجد اقتراض حكومي تقليدي بفائدة بحكم حظرها القانوني منذ 2013، بل تمويل نقدي مباشر من المصرف المركزي (وهو ما ترتبط به الأطر القانونية المنظمة للقروض العامة التي ناقشتها دراسة Ali, 2026)، ما يحوّل أثر المزاخمة من قناة سعر الفائدة التقليدية إلى قناة التضخم وسعر الصرف بصورة شبه حصرية.

فرضية العجزين التوأمين (Twin Deficits Hypothesis)

تربط هذه الفرضية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري الخارجي، على أساس أن اتساع العجز المالي يرفع الطلب الكلي بما يشمل الطلب على الواردات، فيتسع العجز الخارجي بالتوازي. وتحمل هذه الفرضية أهمية خاصة لحالة ليبيا لكون اقتصادها شديد الانفتاح تجارياً (بلغ مؤشر الانفتاح التجاري 137.66% من الناتج في 2025، كما وثّقت دراسة منفصلة ضمن هذه السلسلة البحثية)، ما يجعل أي توسع مالي محلي قابلاً لتسرب جزء كبير منه مباشرة إلى الخارج عبر الواردات بدل تحفيز الإنتاج المحلي.

تاسعاً: بيانات حقيقية للموازنة العامة الليبية

جدول: مسار الرصيد المالي العام وهيكل الإنفاق الرئيسي، 2021-2026

السنة	الرصيد الكلي GDP%	الأجور GDP%	الدعم GDP%	الإنفاق الرأسمالي GDP%
2021	14.8+	20.8	23.9	10.9
2022	23.6+	22.6	26.8	8.4
2023	8.2+	28.3	24.1	8.7
2024	25.1-	28.9	23.9	34.6
2025	30~	30-28~	24-20~	-

المصدر: (2025) IMF Country Report No. 25/148، وبيان بعثة صندوق النقد الدولي 2026.

ملاحظة: القفزة الاستثنائية في الإنفاق الرأسمالي عام 2024 (إلى 34.6%) تزامنت مع اكتشاف الإنفاق الإضافي غير المُدرَج من سلطات الشرق، ولا تعكس بالضرورة توسعاً منتجاً منضبطاً. وتوثق دراسة ليبية حديثة (2026، مجلة العلوم الشاملة) بعنوان "دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2011-2024م)" وجود ارتباط وثيق بين تطور الإيرادات النفطية ووضع الموازنة، بحيث يعكس كل تغير في الإيرادات النفطية تحولاً مباشراً في حالة الموازنة بين الفائض والعجز -وهو ما يؤكد أن عجز الموازنة الليبي ظاهرة مرتبطة بدورة سلعة واحدة أكثر من كونه انعكاساً لقرار مالي داخلي مستقل.

عاشراً: نتائج التحليل الفعلي على اللوحة القصيرة (2021-2025، n=5)

نُفذ تحليل ارتباطي وانحداري فعلي على بيانات الرصيد المالي والتجارة الخارجية والنفط للفترة 2021-2025 (n=5)، لاختبار فرضيتين محددتين من فرضيات الدراسة: علاقة الرصيد المالي بمتغيرات النفط، وفرضية العجزين التوأمين. وتبقى هذه النتائج استرشادية بحتة نظراً لصغر حجم العينة الشديد، ولا ترقى إلى دلالة سببية قاطعة.

مصفوفة الارتباط مع الرصيد المالي

جدول: معاملات ارتباط الرصيد المالي (%) من الناتج) بالمتغيرات الأخرى

المتغير	معامل الارتباط مع الرصيد المالي
الواردات (مليار دولار)	-0.882
الميزان التجاري (صادرات-واردات)	+0.775
التضخم	+0.781
سعر النفط	+0.379
نمو عرض النقود M2	-0.170
إنتاج النفط	-0.261
نمو الناتج	+0.016

تُظهر النتائج ارتباطاً سالباً قوياً بين الرصيد المالي والواردات (-0.882)، وارتباطاً موجباً قوياً بين الرصيد المالي والميزان التجاري (+0.775) — أي أن سنوات الفائض المالي (2021-2023) تزامنت مع فائض تجاري أو ميزان تجاري أقوى، بينما تزامنت سنة العجز الحاد (2024) مع اتساع الواردات، وهو اتجاه اتساق مباشر مع فرضية العجزين التوأمين (أو "الفائضين التوأمين" في سنوات الفائض)، وإن كان لا يثبت اتجاه السببية. يلفت النظر أيضاً ضعف الارتباط بين الرصيد المالي ونمو الناتج (0.016 فقط)، ما يرجح أن تقلب النمو الليبي يتبع أساساً دورة إنتاج النفط لا حالة الموازنة بحد ذاتها؛ بينما يحمل الارتباط الموجب بين الرصيد المالي والتضخم (0.781) إشارة مضادة لتوقع الأثر الكينزي التقليدي (الذي يتوقع تضخماً أعلى مع اتساع العجز لا الفائض)، وقد يعكس هذا ديناميكية خاصة بهذه السنوات الخمس تحديداً أكثر من كونه قانوناً عاماً.

اختبار مبسط لفرضية العجزين التوأمين

جدول: نتائج انحدار OLS — الرصيد المالي = $\beta_0 + \beta_1 \times \text{الميزان التجاري}$ (n=5)

المعامل	القيمة	الخطأ المعياري	إحصائية t	p-value
الثابت (β_0)	-45.46	23.74	-1.92	0.151
الميزان التجاري (β_1)	4.52	2.13	2.13	0.124

$R^2 = 0.601$ ، المعدل = 0.468، $n=5$ ، $F = 4.52$ (Prob=0.124)، درجة حرية = 3. لا يبلغ معامل الميزان التجاري الدلالة الإحصائية التقليدية ($p=0.124 > 0.05$)، لكنه يقترب منها بصورة لافتة رغم صغر العينة الشديد، وإشارته موجبة كما تتوقعه فرضية العجزين التوأمين (اتساع الفائض/العجز المالي يقترن باتساع مماثل في الفائض/العجز التجاري). وبالمقابل، حين اختُبر الرصيد المالي كدالة لسعر وإنتاج النفط معاً، جاءت النتيجة أضعف بكثير ($R^2=0.146$ فقط، ولا معنوية لأي من المعاملين)، بما يشير إلى أن العلاقة بين الرصيد المالي ومباشرة أسعار النفط أكثر تعقيداً وغير خطية في هذه العينة القصيرة - على الأرجح بسبب تدخل عوامل أخرى مثل اكتشاف الإنفاق غير المُدرج في 2024 الذي شوّه العلاقة المباشرة لسنة واحدة بعينها.

النتائج الفعلية تدعم فرضية العجزين التوأمين بدرجة استرشادية معقولة ($R^2=0.60$)، بينما لا تدعم فرضية "الرصيد المالي انعكاس مباشر وبسيط لأسعار النفط" في هذه العينة الصغيرة تحديداً، وهو ما يتسق مع الطرح النظري بأن عجز 2024 كان نتيجة اكتشاف إنفاق غير مُدرج بقدر ما كان نتيجة تقلب الإيرادات النفطية.

الحادي عشر: التوصيات الأولية

- الفصل الإحصائي والسياساتي الصريح بين "عجز الموازنة" بمعناه التقليدي و"التمويل النقدي المباشر" في التقارير الرسمية، لتجنب تفسيرات مضللة لأثره.
- كبح نمو فاتورة الأجور (المرتفعة إلى 28-30% من الناتج) بوصفها المكوّن الأكبر والأقل إنتاجية في هيكل الإنفاق الذي يغذي العجز.
- إعادة توجيه أي فائض مستقبلي (كما حدث في 2021-2023) نحو ادخار سيادي بدل استيعابه في إنفاق جارٍ يصعب التراجع عنه لاحقاً عند عودة العجز.
- تسريع تنويع الإيرادات غير النفطية لفك الارتباط شبه الكامل بين حالة الموازنة ودورة سلعة واحدة.
- نشر جدول تسوية رسمي دوري بين تقديرات العجز الأولية والفعلية، تفادياً لتكرار مفاجأة اكتشاف إنفاق غير مُدرج كما حدث في 2024.

الخلاصة

توضح الأدبيات النظرية أن أثر عجز الموازنة على الأداء الاقتصادي مشروط بآلية تمويله وهيكلة الإنفاق الذي يستوعبه، لا بحجمه وحده. وتؤكد الحالة الليبية هذا الطرح بجلاء: فتحول الرصيد المالي من فائض 23.6% إلى عجز يقارب 30% من الناتج خلال ثلاث سنوات فقط يعكس أساساً تقلب الإيرادات النفطية، بينما يحول التمويل النقدي المباشر وغياب أداة سعر الفائدة قنوات انتقال العجز التقليدية (المزاحمة، التكافؤ الريكاردى) نحو مسارات مختلفة تتمحور حول التضخم وسعر الصرف والانكشاف الخارجي. وقدم التحليل الفعلي على العينة القصيرة المتاحة دعماً استرشادياً معقولاً لفرضية العجزين التوأمين (ارتباط الرصيد المالي بالميزان التجاري بمعامل 0.775 و $R^2=0.60$ في نموذج الانحدار)، في حين لم يدعم فرضية اختزال الرصيد المالي إلى دالة بسيطة لأسعار النفط وحدها. وتضع الدراسة بذلك إطاراً نظرياً متعدد الأبعاد ونتيجة إحصائية فعلية أولى يمكن البناء عليهما في دراسة قياسية كاملة لاحقة، بعد استكمال قاعدة البيانات وتمديد العينة زمنياً.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- [1] المركز الديمقراطي العربي. أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي 1990-2020: دراسة حالة جمهورية مصر العربية .
- [2] الحاج، عبد الحميد مفتاح امحمد (2024). أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية (النمو والتضخم) في ليبيا خلال الفترة من 1995 إلى 2022. *مجلة العلوم الشاملة* .
- [3] الحاج، عبد الحميد مفتاح امحمد. أثر وفرة النفط على الاقتصاد الليبي وظاهرة الداء الهولندي (Dutch Disease).
- [4] *مجلة العلوم الشاملة* (2026). دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2011-2024م)، المجلد 10، العدد 39، ص 3618-3639 .
- [5] الشواربي، عبد الحميد. (2023) *المالية العامة الحديثة*. الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر .
- [6] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). *دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والأفاق* .

ثانياً: مراجع أجنبية ونظرية

- [7] Barro, R. J. (1974). Are Government Bonds Net Wealth? *Journal of Political Economy*, 82(6), 1095-1117.
- [8] Blanchard, O. (2022). *Macroeconomics*. Pearson.
- [9] Dileab, A. K. (2026). The Transition to a Green Economy and Energy Shift and Their Impact on Economic Dynamics in Libya. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 1019-1036.
- [10] Huda A. A. Megeirhi. (2026). From Physical Capital to Digital Value: The Economic Transformation Driven by AI. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 2(2), 522-538. <https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.228>
- [11] International Monetary Fund. *Libya: Article IV Consultation Reports and Staff Concluding Statement*
- [12] Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*. Macmillan.
- [13] Mankiw, N. G. (2023). *Macroeconomics* (11th ed.). Worth Publishers.
- [14] Muftah Attia Al-Qaddar. (2026). The Effectiveness of the Electronic Treasury Single Account (TSA) System in Curbing Financial Corruption and its Impact on the Performance

of Financial Controllers in the Libyan State: A Field Study on Financial Services Controllers in (Zliten, Al-Khums, . *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 2(2), 1021-1033. <https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.264>

- [15] Saleh Mohammed Saleh Bouzriq. (2026). The Role of Budget Estimates in Evaluating the Financial and Administrative Performance of Libyan Organizations: A Field Study on a Sample of Libyan Organizations in the City of Al Kufra. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 2(2), 743-775. <https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.246>
- [16] Zaynab Salim Ali. (2026). The Legal Framework for Public Loans in Libyan Legislation. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 2(2), 1134-1148. <https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.271>

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.